



البعثة الأوروبية لمساندة الشرطة الفلسطينية

استراتيجية حقوق الإنسان

المقدمة

لا يمكن تحقيق استدامة السلام والتنمية والازدهار، إلا إذا ارتكزت على احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. وتؤكد المادة (21) من معاهدة الاتحاد الأوروبي على إصرار الاتحاد الأوروبي على تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية في جميع أعماله الخارجية، بما في ذلك بعثات سياسة الأمن والدفاع المشتركة.

التبرير

في السياق الفلسطيني، ما زالت حماية حقوق الإنسان من خلال سيادة القانون تواجه عراقيل كبيرة. فقد تسبب غياب هيئة تشريعية فاعلة خلال العقد الماضي بسبب الانقسام القائم بين الفصيلين السياسيين الرئيسيين فتح وحماس إلى وقوع سلطة سن التشريعات بيد الرئيس والفروع التنفيذية للحكومة. يؤدي هذا الوضع إلى وجود نظام حماية ضعيف في التشريعات والممارسة على حد سواء.

بالإضافة إلى ذلك، يتم تقليل الحماية الفعالة لحقوق الإنسان بسبب آثار نظام أوسلو (تقسيم الضفة الغربية والقدس الشرقية، ومناطق أ، ب، ج، H1، H2)، والاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده، وسياسة الاستيطان التي قللت تدريجياً من إمكانية وصول السلطة الفلسطينية، وإمكانية فرضها لسيطرتها على نحو فعال.

في ظل الاحتلال الإسرائيلي المستمر، وغياب هيئة تشريعية فلسطينية، لا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية الاستقرار وثقة المواطنين في قطاعي العدالة والأمن. ولا تتحقق إمكانية تحقيق الاستقرار إلا عندما يتم تطبيق معايير حقوق الإنسان الملائمة على نحو متسق من قبل المؤسسات في كل من القطاعين. ولذلك، فمن الضروري أيضاً تعميم حقوق الإنسان بالكامل في تفويض البعثة وفي جميع أنشطتها مع النظراء الفلسطينيين.

الخلفية

بداية، تجدر الإشارة إلى أن هناك ثلاث جهات رئيسية مكلفة بإعمال حقوق الإنسان في فلسطين: السلطة الفلسطينية، وإسرائيل وسلطات الأمر الواقع في غزة. يرتبط تفويض البعثة بالسلطة الفلسطينية فقط.

ينص القانون الأساسي الفلسطيني على الحماية العامة للعديد من حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. ولكن يكمن التحدي في تطبيق هذه الحماية في التشريعات والممارسات. في غياب مجلس تشريعي فلسطيني فاعل، يتم تبني القوانين من خلال مراسيم رئاسية، ويفيد المجتمع المدني في كثير من الأحيان بأن هناك نقص في الشفافية والشمولية في عملية صنع القوانين. لقد شكّل انضمام فلسطين إلى اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية السبع في عام 2014 دون تحفظات فرصة هامة للسلطة الفلسطينية لتقوية حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لضمان مواءمة الإطار الاستراتيجي الفلسطيني مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

تواصل منظمات المجتمع المدني، والمؤسسة الفلسطينية الوطنية لحقوق الإنسان، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، التعبير عن مخاوفها بشأن عدد كبير من انتهاكات حقوق الإنسان، مثل انتهاكات تتعلق بحرية التعبير وحرية التجمع، والتعذيب، والاحتجاز التعسفي وغياب الحقوق المتعلقة بالمحاكمة العادلة.

النهج

¹ انظر "الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي وخطة العمل بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية" الخاص بمجلس الاتحاد الأوروبي، مجلس الاتحاد الأوروبي، بروكسل، 20.7.2015، https://ec.europa.eu/anti-trafficking/sites/antitrafficking/files/action-plan-on-human-rights-and-democracy-2015-2019_en.pdf

تم إدماج حقوق الانسان في الخطة التنفيذية العملية الخاصة بالبعثة، لضمان انسجام عمليات البعثة مع مبادئ القانون الدولي الأمرة والممارسة الدولية الفضلى. يشمل هذا النهج مكونا داخليا ومكونا خارجيا:

المكون الداخلي:

- تلتزم البعثة الأوروبية بتعميم مراعاة حقوق الانسان على المستويين الاستراتيجي والعملي من خلال الإجراءات التالية:
- توظيف خبراء حقوق إنسان يقومون، في جملة أمور، بإطلاع الإدارة العليا للبعثة بأخر المستجدات وتقديم المشورة لهم حول التطورات ذات الصلة في مسرح العمليات؛
- تعميم مراعاة حقوق الانسان في التخطيط وتحديد المؤشرات الأساسية والرصد ورفع التقارير والتقييم الخاص بالبعثة؛
- ضمان دمج حقوق الانسان في أنشطة ومشاريع البعثة، بغية توجيه اجراءاتها على نحو أفضل وضمان نهج عدم إلحاق الأذى؛
- عقد دورات تدريبية وجلسات إحاطة منتظمة في مجال حقوق الانسان لضمان مستوى عال من المعرفة والكفاءة ما بين أعضاء البعثة؛
- جمع البيانات المتعلقة بحقوق الانسان وتحليلها؛
- التعاون على نحو وثيق مع مكتب تمثيل الاتحاد الأوروبي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط، والمشاركة في اجتماعات مجموعات حقوق الانسان التابعة للاتحاد الأوروبي.

المكون الخارجي

تقوم البعثة الأوروبية بتطبيق نهج مبني على حقوق الانسان في جميع الأنشطة مع النظراء. وتسعى البعثة أن يكون لها أثر من خلال الإجراءات التالية:

- تعزيز بني حقوق الانسان داخل قطاعي الأمن والعدالة الفلسطينيين؛
- دعم هذه البنى في اعداد استراتيجيات حقوق انسان معدة حسب الطلب، والتي يتم دمجها في الاستراتيجية العامة للمؤسسة، وضمان أن يتم تعميم مراعاة حقوق الانسان على نحو فعال من قبل النظراء الفلسطينيين على جميع المستويات، كل في مؤسسته؛
- تقديم مشورة استراتيجية حول المواضيع المتعلقة بحقوق الانسان الى النظراء؛
- المناصرة من أجل تبني أو اصلاح القوانين لضمان الحماية الكاملة لحقوق الانسان. ضمان أن يتم أخذ هذه الاستراتيجيات بعين الحسبان في حوارات حقوق الانسان والحوارات السياسية على جميع المستويات في صنع السياسات وخلال اعداد البرامج وتنفيذ المساعدة المالية؛
- تقديم دورات تدريبية مخصصة حول مواضيع حقوق الانسان وتقديم المشورة حول منهاج التدريب المتعلق بحقوق الانسان؛
- العمل على تقوية المساءلة في قطاعي العدل وحقوق الانسان؛
- دعم اعداد التقارير ومواءمة التشريعات مع المعاهدات الدولية؛
- العمل على أساس مشترك ما بين المؤسسات حول مواضيع شاملة لعدة قطاعات مثل التعذيب والمحاكمة العادلة وعدالة الأحداث؛
- التنسيق على نحو وثيق مع المجتمع المدني والهيئة المستقلة لحقوق الانسان ومنظمات أخرى حول مواضيع حقوق الانسان.

العمل مع الآخرين

بغية تحقيق الإمكانيات الكاملة لعمل حقوق الانسان الخاص بالبعثة، تشكل مواءمة استراتيجية حقوق الانسان الخاصة بالبعثة مع تلك الخاصة باستراتيجية حقوق الانسان الخاصة بالاتحاد الأوروبي ضرورة أساسية.

تضمن البعثة أنها تعمل على نحو وثيق مع أعضاء آخرين من أسرة الاتحاد الأوروبي، في المقام الأول مع مكتب تمثيل الاتحاد الأوروبي في القدس وكذلك مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لضمان تعظيم الأثر من خلال نهج منسق.

ويمتد هذا الى التعاون الوثيق مع الجهات الدولية الأخرى بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة لتحسين الاتساق والترابط العامين.
إذ تقرّ البعثة بأهمية الملكية المحلية، تشرك البعثة عناصر المجتمع المدني الفلسطيني وتنخرط معهم على نحو واسع.

البعثة الأوروبية لمساندة الشرطة الفلسطينية هي بعثة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالشرطة وسيادة القانون في الأراضي الفلسطينية. تم تعديل استراتيجية حقوق الانسان الخاصة بالبعثة الأوروبية لمساندة الشرطة الفلسطينية في عام 2018.



15 شارع طوكيو، عمارة أبراج، الطابق الثالث، رام الله، الأراضي الفلسطينية المحتلة.
بريد: ص. ب. 1085، القدس 91010
هاتف: +972 2 297 6677
البريد الإلكتروني: info@eupolcoppes.eu

مستشارو البعثة لحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي
البريد الإلكتروني: Humanrights@eupolcoppes.eu